ثانيا- دور الفواعل الرسمية وغير الرسمية في صنع السياسة العامة:

1/ الفواعل الرسمية: وتشمل

1- السلطة التشريعية:

تقوم السلطة التشريعية بدور أساسي في أي نظام سياسي من خلال تشريع القوانين وصنع السياسات، وتنظيم الحياة الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق الإرادة الشعبية.

2- السلطة التنفيذية:

لا يخفى الدور الهام الذي تلعبه في صنع السياسة العامة، لأنها أصبحت اليوم هي المهيمنة سواء في الدول المتقدمة أو النامية على حد سواء، من خلال تقديم مشاريع قوانين للبرلمان، وهي ذات صلة وثيقة بالسلطتين التشريعية والقضائية، كما تنوب عن البرلمان في تشريع القوانين عن طريق الأوامر والمراسيم، خاصة أثناء العطل البرلمانية، وتقوم بتعيين القضاة، وقد يتدخل الرئيس في أعمال السلطة التنفيذية.

3- الجهاز الإداري (البيروقراطي):

هناك اتفاق عام حول الدور الكبير الذي يقوم به الجهاز البيروقراطي في صياغة ومناقشة السياسات العامة، وذلك لامتلاك الإدارة المعلومات الهامة والكافية عن السياسة، لذا يعبر عنها بـ (ذاكرة الحكومة)، ويقوم الجهاز الإداري بالدور الرقابي، كما فوضت له السلطة التشريعية سلطات واسعة فيما يعرف بالسلطة التقديرية، والتي تعنى أحيانا بصنع القوانين .

4- السلطة القضائية:

مكانتها في الدولة تمثل المعيار الأساسي لمدى احترام تلك الدولة لسيادة القانون، وتتجسد هذه المكانة بتأكيد مبدأ استقلالية السلطة القضائية عن السلطتين التشريعية والتنفيذية، ولا يجوز لهما التدخل في سير القضاء وأحكامه.

2/ الفواعل غير الرسمية: وتشمل

1- المجتمع المدني:

يعرفه ستيفن ديلو Steven Delue على أنه أشكال عدة ومختلفة من الجمعيات، غالبا ما يطلق عليها مجموعات طوعية أو مؤسسات ثانوية، هذه التنظيمات التي توجد خارج الهياكل الرسمية لسلطة الدولة، تشير إلى حيز مستقل يتوفر للأفراد فيه حرية تتيح عددا متنوعا من خبرات الحياة، وأحد الجوانب المهمة في المجتمع المدني أنه كحيز مستقل، يعمل كعازل ضد سلطة الحكومة المركزية، وبدوره هذا يشجع على وجود مناخ لجماعات مختلفة يتيح لها تتبع مساراتها الخاصة بها، دون خوف من تدخلات الحكومة.

وتشمل مؤسسات المجتمع المدني:

-**الأحزاب السياسية** : التي تمثل إحدى قنوات المشاركة السياسية للمواطن، وكذا أحد قنوات الاتصال السياسي، فهي التي تقوم بالتعبير عن اهتمامات المواطنين ومطالبهم العامة، وتعمل على تحقيقها من قبل الحكومة، بفعل الضغط الذي تمارسه على صناع السياسة العامة، كما تهمل على نقل سياسات وقرارات الحكومة إلى المواطنين، وتسعى إلى تعبئة الجهود والمواقف المتباينة إزاءها، إما دعما وتأييدا، وإما مواجهة ورفضا.

-**جماعات المصالح** : تسعى إلى التأثير على السياسة العامة بطريقتها، وتلعب دورا هاما في الحياة السياسية، وتحاول إيصال مطالبها وقضاياها من أجل الاسراع في بلورتها في الأجندة السياسية، لذا فإن صانعي السياسة العامة يضطرون إلى المساومة مع هذه الجماعات لإيجاد حلول توفيقية بينهم.

-**الرأي العام** : يؤثر الرأي العام في السياسة العامة سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، والعكس صحيح، لكن هذه العلاقة المتبادلة تختلف حسب النظام السائد، وحسب عوامل أخرى كثيرة، كنوع القضية المطروحة و درجة تماسك ونضج الجماهير ووجود المؤسسات الدستورية التي تتيح تدفق الرأي العام الحر وتأثيره في السياسة العامة.

ويؤثر العام في السياسة العامة عن طريق دفع صانعيها نحو الاهتمام بقضية معينة، والتأثير في مدى إدراكه لأهمية القضية، لأنه توجد العديد من القضايا التي يجهلها صناع السياسة العامة، وبالتالي فإن الرأي العام يساهم في تحديد الأجندة السياسية.

-**وسائل الإعلام** : تلعب دورا مهما في عملية صنع السياسة العامة من خلال الاهتمامات والمطالب وإيصالها من المواطنين إلى السلطة، بحيث يكون لها تأثير قوي بدءا من تحديد المشكلة وتغطيتها للأحداث، فتقوم بإثارة اهتمام الجمهور وصانعي السياسة العامة أثناء حدوثها.

2- القطاع الخاص:

يمكن القول أن القطاع الخاص عبارة عن مجموعة من المؤسسات التي ينشؤها أرفد أو جماعات بمبادرة فردية، وتكون هذه المؤسسات حرة ومستقلة ماليا ومهنيا عن القطاع العام أو الحكومة، والهدف من إنشاء هذه المؤسسات هو تحقيق الربح وخدمة مصالح أفراد وجماعات معينة، بحيث تنشط هذه المؤسسات في مجالات تنموية واجتماعية واقتصادية متنوعة. ويمكن إرجاع سبب التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص إلى التخفيف من الأعباء الملقاة على كاهل الدولة في إدارة الوحدات الاقتصادية، ومواجهة مشاكل نقص السيولة والتضخم وتفاقم المديونية، وكذلك فتح باب المنافسة ومزيد من الكفاءة والفعالية. وللقطاع الخاص دور هام في التوجيه والتأثير على عملية صنع السياسات العامة، فالنقابات العمالية ورجال الأعمال مثلا يتسمان بدرجة عالية من الفعالية، ناتجة عن استقلالها المالي والإداري وتجانس مصالح أعضائها مع قدرة هذه الجماعة على توفير قنوات اتصال تؤثر على صانع القرار لتحقيق مصالحها أو لتبني سياسة معين